مسألة الأقليات في العالم العربي بين الواقع والمأمول

The issue of minorities in the Arab world between reality and hope

جمعي أسماء [1*]، عطار عبد المجيد [2]

[1] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (لجزائر)، asma.djemai@univ-tlemcen.dz

[2] جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان (لجزائر)، attar.abdelmadjid@univ-tlemcen.dz

المخبر المتوسطي للدراسات القانونية

تاريخ الاستلام: 2021/09/19 تاريخ القبول: 2021/10/07 تاريخ النشر: 2021/12/15

ملخص:

يشكل موضوع الأقليات أحدا العناوين المركزية عند الباحثين في مجال العلاقات الدولية. في هذا الصدد تهدف دراستنا جاهدة إلى التماس حضور ومدى علاقة الأقليات بالعالم العربي، الذي يعد محط اهتمام القوى الكبرى على مر العصور، وساحة صراع دولي ونزاعات داخلية أغلبها بين الأقليات، وبين هذه الأخيرة والأنظمة السياسية، نتيجة للتنوع الثقافي والإثني بين الاثنيات والعرقيات في الدولة الواحدة. كما تهدف الدراسة إلى التفصيل في مسألة الأقليات التي تعد من قضايا حقوق الإنسان بدءا بتعريف مصطلح الأقليات مرورا بإبراز مدى الترابط بين الأقليات والأنظمة السياسة وصولا إلى صياغة رؤية مستقبلية للأقليات في العالم العربي وإيجاد حلول أولية للحد من الأثر السلبي للأقليات. توصلت الورقة البحثية إلى أن مسألة الأقليات لها علاقة وثيقة بمشكلة الحكم في الدول العربية، وأنه ما لم تحل قضية الحكم والمواطنة من خلال وجود نوع من الاتفاق على ثقافة وطنية مشتركة بين النظام السياسي وأفراد المجتمع، وبين جماعات الأقليات المختلفة مع بعضها البعض فانه من الصعب إيجاد حلول لمسألة الأقليات

كلمات مفتاحية: الأقليات، العالم العربي،حقوق الإنسان، التنوع الإثني، النظام السياسي.

Abstract: The issue of minorities constitutes one of the central addresses of researches in the field of international relations in this regard our study aims hard to seek the presence and extent of the relationship of minorities to the Arab world, which has been the focus of the interest of major powers throughout the ages and an arena of international conflict and internal conflicts, most of which are between minorities and between these minorities and political systems as a result the paper also aims to detail the issue of minorities, which is one of the human rights issues, starting with the definition of the term minorities, passing through highlighting the extent of interdependence between minorities and political system, to formulating a future vision for minorities in the Arab world and finding primary solutions to reduce the negative impact of minorities. The paper concluded that the issue of minorities is closely related to the problem of governance in the Arab countries, and that unless the issue of governance and citizenship is resolved through the existence of some kind of agreement on a common national culture between the political system and members of society and among the various minority groups with each other, it is difficult to find solutions to the issue of minorities.

Keywords: minorities, Arab world, human rights, ethnic diversity, political system.

*المؤلف المرسل

1. مقدمة:

يتفق الجميع على سمة التعدد والتنوع البشري التي تعيشها الشعوب والمجتمعات. فعلى مر تاريخ البشرية لم نجد معضلة أشد بأسا وقهرا من تلك التي تعرف اليوم في عالمنا بمعضلة الأقليات بشتى أجناسها وأدياناها وألوانها، والمنتشرة في جميع بقاع الأرض حيث أنه هناك في العديد من الدول والمناطق في العالم جماعات بشرية مختلفة فيما بينها كل منها تحاول إثبات وجودها عن طريق الحفاظ على مورثها التاريخي والعقائدي، كما تسعى محاولة لإثبات تمايزها عن باقي المجتمع يصطلح على هذه الجماعات البشرية بالأقليات. إذ يعد موضوع الأقليات من الموضوعات الهامة والقديمة

المتجددة مع المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تحدث في الحقب التاريخية المختلفة وهو موضوع تداخل تخصصات عديدة مثل الاجتماع، الأنتروبولوجيا السياسية، التاريخ ودراسات الحضارة بحيث تطرح مشكلة الأقليات على المستوى الحضاري لأي كيان سياسي أو مجتمعي وهو ما عبر عنه الزعيم الهندي "**المهامتا غاندي**" بقوله "**تقاس حضارة الدول بطرق معاملتها للأقليات**" (عبدالحليم.مساوي، 2008،ص1).

لا تخلو أي دولة في العالم من الأقليات، ولكن مفهوم الأقليات في ظل مشاريع تفكيك الأرض والهوية والشعب بات يحمل في عالمنا الكثير من المعاني وكأن الوطن كله قد أمسى حيز التداخل، أقليات بلا هوية جامعة، يطغى فيها الخاص دوما على العام. وفي حديثنا عن أي أقلية من الأقليات لا يعني أنها مسألة ثانوية أو فرعية باعتبار أنها تتعلق بمصير جزء من الجماعة **سكان الدولة**. وبالتالي فالموضوع أن يأخذ على محمل الجد والأهمية لما لذلك من علاقة وثيقة بوحدة الدولة وتماسك سكانها على أمنها واستقرارها.

وفي سياق ما تقدم حظي موضوع الأقليات بأهمية خاصة من قبل العديد من الباحثين والدارسين المختصين نظراً لحساسيته وأهميته. وقد توالت الدراسات النظرية والميدانية حول الموضوع منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية حتى الوقت الحاضر. فمسألة الأقليات في العالم العربي لم تلق إقبالاً واسعاً في الكتابة والبحث على اعتبار أن هذه القضية تثير الشك وتذهب الظنون خاصة إذا كانت الأجواء غير عادية ورغم أن الوطن العربي شهد حروب طائفية استمر خلالها الاقتتال لسنوات طويلة كما حدث في لبنان والسودان وهي أمثلة لصراع ظاهر وعنيف ولكن الكثير من الدول العربية يدور داخلها صراع أقليات كامن وناعم لم ينفجر بعد، مل هذا لم يجعل الاهتمام بمسألة الأقليات يحتل مكانة متقدمة في الفكر العربي أو المجال الأكاديمي والبحثي.

إشكالية الدراسة:

من هذا المنطلق نطرح الإشكالية التالية: ما هو واقع الأقليات في العالم العربي؟

تنبثق عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات وهي كالآتي:

- ما هي الأقلية؟
- ما هي عوامل انتشار الأقليات في العالم العربي؟
- هل بالإمكان تحقيق عملية الدمج للأقليات في العالم العربي؟

- ما هي الطرق والسبل الصحيحة لمواجهة مشكلة الأقليات في العالم العربي؟

فرضيات الدراسة:

- كلما كان التوزيع الجغرافي للأقليات غير من منسجم كلما زاد من حدة النزاعات بين الدول العربية.
- غياب الديمقراطية وأنظمة الحكم الوطنية والشرعية عامل مهم في تفجير مسألة الأقليات في العالم العربي.

منهج الدراسة:

يعتبر المنهج "**طريق الوصول**" إلى الدراسة العلمية الصحيحة وإحدى الوسائل التي لا يقوم البحث دونها (محمد.عبد العالي النعيمي و عبد الجبارتوفيق.البياتي، 2009،ص-ص3-4)، ونظرا لأهمية هذا البحث فقد احتاج البحث من نظرنا توظيف نوع من التكامل المنهجي، وعلى هذا سيكون منهج دراسة البحث يتمثل في تبني:

- **المنهج الوصفي التحليلي**: لوصف وتفسير واقع العالم العربي إضافة إلى توصيف طبيعة العلاقة بين الأقليات والأغلبية في العالم العربي.
- **المنهج التاريخي**: لأهميته في رصد التراكمات التاريخية ومقاربتها بواقع المسألة التي يثيرها البحث من خلال سرد الوقائع و الأحداث التاريخية التي مر بها العالم العربي وكذلك التسلسل التاريخي لتطور مسألة الأقليات بين الحاضر والمستقبل .

أهداف الدراسة: تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء حول عدد من القضايا التي تثير مسألة الأقليات في العالم العربي:

- التعريف بالأقليات.
- الكشف عن بعض الإشكاليات الموضوعية والإجرائية التي تعاني منها الأقليات على الصعيد العربي.
- تبيان طبيعة العلاقة التي تجمع الأقليات بالنظم السياسية العربية،بالإضافة إلى وضعيتها الاجتماعية داخل العالم العربي.

- دراسة توجه النظم السياسية العربية تجاه الأقليات.
- رسم رؤية مستقبلية للأقليات في العالم العربي.
- تقديم مقترحات للحد من مسألة الأقليات في العالم العربي.

2. تعريف الأقلية

يطرح في البداية "**صابر طعيمة**" تعريفا سياسيا للأقليات حيث يقول: "إن الأقلية مصطلح سياسي جرى في العرف الدولي يقصد به مجموعة أو فئات من رعايا من الدول تنتمي من حيث الجنس أو اللغة أو الدين إلى غير ما تنتمي إليه أغلبية رعاياها" (حسان.بن نوي،2015،ص41)كما يعرفها "**إسماعيل صبري**" على أنها "ذلك الجزء من سكان الدولة الذين ينتمون أو ينتسبون إلى أصل قومي يختلف عن الأصل القومي الذي ينحدر منه غالبية السكان" (اسماعيل.صبري مقلد،1985،ص106).

ويعرف **القانون الدولي** الأقلية بأنها "من السكان الأصليين أو المهاجرين المستوطنين ممن يختلفون عن الغالبية إما من ناحية العرق أو الدين أو اللغة لكنهم يتمتعون بحقوق المواطنة كافة من دون تمييز وتتولى الدولة حماية حقوقهم وحرياتهم مع الاعتراف بولايتها الكاملة عليهم" (احمد.صالح عيوش، 2015،ص19)

أما **الموسوعة الأمريكية** فمصطلح الأقلية في نظرها يشمل كل "مجموعة تستشعر إحساسها بالتدني وسوء المعاملة والتّمييز اتجاهها من قبل أعضاء المجتمع". (عبدالسلام.بغداد، 1993،ص77)

بناءً على هذه التعريفات نلاحظ تعدد الزوايا التي يمكن أن ينظر من خلالها إلى مصطلح الأقلية حيث أنه يمكن دراسة هذا المفهوم من وجهة النظر السياسية والاجتماعية و القانونية وعلى هذا نشأت مشكلة الأقليات كمشكلة لها جوانبها السياسية والاجتماعية والقانونية، وتجدر الإشارة إلى أننا لسنا بصدد جزء مختلف التعاريف للمصطلح والتي سجلنا حولها الملاحظات الآتية:

- ❖ جل التعريفات متشابهة إلى حد كبير وتتسم بالعمومية والغموض، من خلال تركيزها على متغير واحد وهو العدد وإهمال بقية المتغيرات.
- ❖ طغيان الطابع القانوني على هذه التعارف من خلال:

●نفي صفة الشعب عن الأقلية واعتبارها فقط جزء من السكان، مجموعة أفراد رعايا مهما بلغ مستواها كماً وكيفاً.

●حصر متطلبات الأقلية في البحث عن الحماية أو الحصول على مستوى معين من الحقوق والحريات في إطار الدولة وهذه النتيجة هي تحصيل ما حصل لنفي صفة الشعب عنها لأن منفاها هذه الصفة يعني من الناحية القانونية حصولها على نوع من الشرعية والعدالة لقضيتها وبالتالي يصبح مطلبها في الاستقلال شرعيا والعدالة تماشيا مع النصوص والمواثيق الدولية (يوسف.حسن يوسف، دس ن، ص50).

وفي مجمل القول نعرف الأقلية بأنها جماعة بشرية تختلف عن الأغلبية في واحد أو أكثر من المتغيرات التالية: الدين،اللغة،الثقافة،السلالة،وبمعنى آخر هي مجموعة من الأفراد تربطهم خصائص قومية أو لغوية تختلف عن خصائص غالبية سكان الدولة المعنية.

1.2 : تصنيف الأقليات

نتيجة لتنوع الأسباب المنشئة للأقليات نشأ ما يسمى بأنواع الأقليات والتي تعدد صورها وفقا لاختلاف السمات والخصائص التي تميزها وعليه فإننا نجد أقليات لغوية، أقليات اثنيه، أقليات دينية مع وجود أقليات تجمع بين خاصيتين أو أكثر كأن تكون أقلية لغوية مثل أو اثنيه دينية وهكذا.
فقد تعددت اتجاهات وطرق تصنيف الأقليات استنادا إلى الأسس والمتغيرات التي يرتكز عليها أنصار كل اتجاه،وأبرز هذه الاتجاهات.

❖ **الاتجاه الأول: التصنيف الوصفي الهيكلي**: تنقسم الأقليات لدى أنصار هذا الاتجاه إلى

أ- أقلية سلالية: وهي الأقلية التي يجمع بين أفرادها رابطة الأصل المشترك مثل: لون البشرة،الشكل ولون العينين،كثافة وتجعيد الشعر أو غيرها من السمات البيولوجية، على اعتبار أن هذه الرابطة تمثل المقوم الأصل لتمييز هذه الأقلية عن غيرها من الجماعات المشتركة معها في المجتمع. (اسماء.ابو يوسف، دس ن، ص-ص130-131).

ب– **الأقلية اللغوية**: وهي الأقلية التي يربط بين أفرادها وحدة اللغة، تجدر الإشارة إلى أن التباين اللغوي فيما بين الجماعات المشكلة للمجتمع ينتج عنه تباين ثقافي مثال ذلك: الأقلية البربرية في الجزائر التي تتحدث اللغة الأمازيغية في حين يتحدث الأغلبية العربية (اسماء.ابو يوسف،دس ن،ص31).

ت– **الأقلية الدينية**: وهي التي تتميز عن باقي الجماعات الأخرى في مجتمعاتها بعنصر الدين، يوجد اليوم في عالمنا المعاصر الكثير من المجتمعات متعددة الديانات أو المذهب الديني، ومن هذه المجتمعات على سبيل المثال نذكر: مصر، السودان، بورما، بالمقابل نجد أن المجتمعات الأوروبية لم يعد تصنيف الأقليات عندها وفق معيار الدين رغم وجود جماعات دينية فيها وذلك لتبيينها خيار العلمانية الذي يرفض كل تمييز ديني أو عقائدي (أحمد.وهبان، 2001،ص99).

❖ **الاتجاه الثاني: الاتجاه التحليلي**

والذي يصنف الأقليات حسب مواقعها السياسية والاجتماعية والثقافية وتنقسم إلى:

أ– الأقليات المسيطرة: هي الأقليات التي تهيمن على مقاليد السلطة في مجتمعنا والتي قد تتربع على قمة الهرم الاجتماعي من حيث القوة أو الثروة أو الهيمنة وقد تعد هذه الهيمنة بمثابة السمة المتميزة بها

ب– الأقليات غير المسيطرة: والتي تكون بمنأى عن السلطة، كما قد تشكل أغلب أفرادها الفئة الأقل تراءً في المجتمع وهو حلل أغلب الأقليات في العالم (أحمد.وهبان، 2001،ص-ص120-122).

❖ **الاتجاه الثالث: التصنيف الحركي**

يصنف هذا الاتجاه الأقليات استنادا إلى ما تحدثه من حركات اجتماعية وسياسية داخل المجتمع وتنقسم إلى:

أ– الأقلية التي تستهدف الانصهار والذوبان: وهي أقلية ترغب في الذوبان داخل الجماعة المسيطرة وهذا بناءً على رغبتها في ذلك حيث تلاحظ هذه الأقلية أن الخاصية أو المجموعة التي

تتميز بها تؤدي إلى عدم مساواتها وقبولها لدى الأغلبية وقد تكون سبب في التمييز ضدها ونتيجة لذلك تبدأ بقدر الإمكان التخلص من تلك الخصائص وتتبنى خصائص الأغلبية مع محاولة إزالة العوائق التي تعترض طريقها للذوبان في الأغلبية كإلغاء التقاليد والقوانين التي تمنع التزاوج بين أفراد هذه الأقلية وغير من أفراد الأغلبية.

ب– الأقلية التي تستهدف التعددية: وهي الأقلية التي ترغب ي العيش جنبا إلى جنب مع الأغلبية أو أقليات أخرى إن وجدت هذا إن وجدت هذا مع احتفاظ كل جماعة بخصائصها التي تتميز بها مع المساواة في التمتع بالحقوق السياسية والاقتصادية والاجتماعية فهي أقلية تؤمن بالتعددية الثقافية والحضارية في إطار من الوحدة السياسية والاجتماعية لمجتمعها.

ت– الأقلية التي تستهدف الاندماج: وهي الأقلية التي تفقد فيها كل الجماعات المتفاعلة من أقلية وأغلبية لخصائصها لكسب كلتاهما خصائص جديدة تمثل خليطا من الخصائص القديمة لهما وتتم عملية الاندماج عندما تكون الجماعة الداخلة في الاندماج متقاربة في السلطة والمكانة ولا تشعر إحداها بالاستعلاء والتفوق الدافع من الاندماج هو المصالح المشتركة (أسماء.أبو يوسف، دس ن،ص–ص132–133).

ث– الأقلية التي تتوسل بحركة استعلائية: وهي أقلية تذهب إلى أبعد من الرغبة في السيطرة انطلاقا من إحساسها بالاستعلاء على الأغلبية وبقية أفراد المجتمع، فهذه الأقلية لا ترفض التعايش مع البقية وإنما تري التعايش مع عدم المساواة وتسعى دائما للوصول إلى السلطة، وأبرز مثال على ذلك العنصرية في جنوب إفريقيا.

ج– الأقلية التي تستهدف الانفصال: هي أقلية تستند الاستقلال السياسي والثقافي فهي تكرس للاستقلال التام إما استقلالا ذاتيا أو استقلالا تاما وتكوين دولة مستقلة أو الانضمام إلى دولة أخرى تشترك معها في خصائصها التي تتميز بها عن مجتمعها فأغلب الأقليات التي تطالب بالاستقلال (التام كانت في الماضي دولا أو أقاليم مستقلة، وقد دمجت قهرا وتعسفا في المجتمعات التي تختلف عنها عرقيا ومن الأمثلة، ومن الأمثلة على ذلك الأقلية التركية في قبرص والتي تهدف إلى

الانفصال والانضمام إلى تركيا على اعتبار أنه إقليم يعبر عن هويتها ومن أمثلة الأقليات التي تريد الانفصال وتكوين دولة مستقلة الأقلية المسلمة في جنوب تايلاندا) (أسماء.ابويوسف، دس ن، ص135).

2.2 مطالب الأقليات

شعور الأقليات بالتمايز العرقي والديني عن بقية المجتمع ترى أن لها مطالب اتجاه الأكثرية، فمن أهم تلك المطالب ما يلي:

- المحافظة على الهوية.
- المساواة في الحقوق من اجتماعية، اقتصادية.
- الاستقلال التام
- الحكم الذاتي (الاستقلال الإداري).
- إلغاء قوانين التفرقة والتمييز.
- الاندماج التام في الأكثرية.

3. واقع الأقليات في العالم العربي

شكلت المنطقة العربية محورا مهما في السياسة الدولية نظرا لما تكتسبه من أهمية جيواستراتيجية واقتصادية وبشرية إضافة إلى التنوع العرقي ولاثني والمذهبي. يعد هذا التنوع العامل الذي شكل احد التحديات التي واجهت العالم العربي في تحقيق أمنها واستقرارها وذلك بسبب تصاعد وتيرة النزاعات ذات الطبيعة الاثنية أو لعرقية.

1.3 علاقة التوزيع بواقع الأقليات في العالم العربي

لعبت مسالة الأقليات في المنطقة العربية محورا مهما في مجمل الدراسات والمحاور الأمنية وذلك بسبب التأثير الذي تحدثه هذه الأقليات على المستوى الداخلي وكذا المستوى الخارجي. إن بروز أو تجدد مسالة الأقليات في العالم العربي وما نجم عنها من صراعات داخلية أخذت تهدد مستقبل الكثير من الأقطار العربية. كما تنوعت العلاقة التي جمعت الأقليات بمجتمع الأغلبية في المنطقة العربية على اختلافها مما جعل العالم العربي يعاني من مسالة الأقليات التي وصلت إلى مرحلة تهدد

امن واستقرار العديد من أقطار المنطقة. فعلى الصعيد الداخلي يمكن إرجاع ذلك إلى طبيعة الحياة المجتمعية والتكوين البشري داخل العالم العربي،حيث تعرف معظم دوله بيئة متنوعة من قوميات وإثنيات وديانات. هنا نجد أنفسنا أننا نتحدث سوسيولوجيا عن مجتمع تسوده الكثير من الإشكاليات على المستوى الاجتماعي والاقتصادي والسياسي وكذا القانوني. وبالرغم من اعتبار ذلك أساس للتنوع الثقافي والديني إلا أنه في أحيان كثيرة يشكل تهديداً لوحدة العالم العربي.

ثمة حقيقة اجتماعية يعرفها المختصون في حقل الدراسات الإثنية تؤكد أن التكوين الاجتماعي المتعدد هي ليست سمة خاصة فقط بالمجتمعات العربية بل هو شامل لسائر المجتمعات حتى تلك التي تبدوا اليوم أكثر تجانساً في نسيجها الداخلي، فالتعددية المجتمعية الناتجة عن وجود الأقليات أصبحت اليوم تشكل حقيقة عالمية تعيشها المجتمعات بشقيها المتقدمة وكذا المتخلفة، حيث ارتبطت هذه التعددية تاريخيا بحركة التجمعات البشرية وانتقالها من مكان إلى آخر بحثا عن الاستقرار الجغرافي والأمان السياسي،فضلا عن ارتباطها من جانب آخر بالتعثرات السياسية والدولية وكذا بظاهرة الاستعمار التي كان لها الدور الأكبر في ترسيم الحدود مجحفة وتقسيم الأمم والشعوب والجماعات بطريقة عشوائية (دهام محمد.دهام العزاوي، 2003، ص21).

تعد مسألة الأقليات مشكلة إنسانية ظهرت مع قيام المجتمعات الإنسانية ولا جدال في ذلك إلا أن هذه المسألة في المجتمعات القديمة كانت لا تكاد تظهر على أنها مشكلة إنسانية، إذ كانت الأغلبية تقهر الأقلية أيا كانت طبيعتها وعليها تحمّل القهر الذي كتب عليها شاءت أم أبت هكذا واجهت الأقليات خاصة العرقية والدينية حياتها دون أن يكون لها أي اهتمام محلي أو دولي (أحمد صالح.عيوش، 2015 ،ص-ص21-22). لكن في عصرنا هذا نالت مسألة الأقليات اهتماما ملحوظا، حيث باتت تمثل مشكلة دولية. فالأقليات في أية دولة ليست منقطعة الصلة بالعالم وليست كيانا منفردا في المجمع العالمي بل هي تنتمي إلى عرق ودين قد تكون له الأغلبية في بلد آخر وهذا الأمر من دون شك سيفتح أبواب التدخل في الشؤون الداخلية للبلاد التي تحتضن تلك الأقلية، وقد يكون هذا التدخل بابا للاستعمار (جمال الدين.محمدمحمود، 1992، ص382)، فلا يمكن إهمال مشكلة الأقليات فهي تمثل جانبا هاما من المشكلات التي تتبناها الدول والمنظمات الدولية والإنسانية. في العصر الحديث يوجد في العالم العربي كما في معظم دول العالم

تعدد وتنوع، أين تعتبر ظاهرة الأقليات من أبرز الظواهر التي يتميز بها العالم العربي حيث لا يكاد يخلو أي إقليم منها فأصبحت ظاهرة كاملة بشمولها معظم القطر العربي.

تعد الأقليات سمة مميزة للكثير من الأقطار العربية لكن ليس هناك تعريف علمي واحد لأية أقلية في العالم العربي وهناك جماعات تصنف في خانة الأقليات وتعد بعشرات الملايين .

السؤال الذي يطرح نفسه ما هي الأقليات في العالم العربي ؟

بالنظر إلى الجغرافيا الإثنية للعالم العربي يمكن القول أن الأكثرية في العالم العربي تتكون من العرب المسلمين بمذهبيهم الكبيرين السني (بمدارسه الفقهية الأربعة)والشيعي غير الباطني (الشيعة الجعفرية والزيدية تحديدا)، أما كل الجماعات الأخرى عربية أو غير عربية، مسلمة أو غير مسلمة تندرج ضمن ما يمكن وصفه بالأقليات. (مسعود.الظاهر، 2005، العدد9635)

ففي كل دولة من دول العالم العربي تقريبا توجد على الأقل أقلية عرقية واحدة :فما هي أبرز هذه العرقيات ؟

أ- **الأكراد:** هي أكبر أقلية عرقية في العالم ورغم ذلك فهم لا يملكون دولة خاصة أو كيانا سياسيا موحدا يعترف به العالم كله. يتوزع الأكراد في عالمنا العربي بين دولتي سوريا والعراق، يقدر عدد الأكراد في العالم حوالي 27 مليون نسمة منهم حوالي 6 ملايين في سوريا والعراق (مسعود.ظاهر ، 2005، العدد9635).

ب- **الشيعة:** رغم التواجد الكبير للشيعة في العراق وسيطرتها على الأوضاع السياسية فيها إلا انه هناك دول تتواجد فيها الشيعة كأقلية منها السعودية بنسبة حوالي 5,4%، كما يتواجدون كذلك في البحرين يمثلون نصف سكانها إلا أنهم لا يتمتعون بكامل الحقوق التي يمتلكونها غيرهم من أهل السنة، بالإضافة إلى تواجدهم في الإمارات العربية المتحدة بحوالي 15% من إجمالي السكان المسلمين والكويت بنسبة 40% من إجمالي نسبة السكان (مسعود.الظاهر،2005، العدد9635).

ت- **البربر والأمازيغ:** يتوزع البربر كمجموعة أقلية في دول المغرب العربي تشير موسوعة البريتينكا إلا أنه من ناحية الهوية فإن البربر يمتلكون أقلية عرقية في دول المغرب العربي حيث يمثلون 40% من سكان المغرب و30% من سكان الجزائر و5% من سكان تونس و10% من

سكان ليبيا ومجموعهم في هذه الدول طبقا للهوية يبلغ حوالي 20 مليونا (سمر.ابوركبة، 2011، دص).

ث- **العلويون:** هي إحدى الطوائف الشيعية، يتركز العلويون في الجبال الساحلية السورية ويقدر عددهم حوالي 11,5 بالمائة من إجمالي السكان في سوريا.

ج- **الدروز:** هي طائفة دينية لها أتباع في كل من سوريا حوالي 700 ألف نسمة ولبنان حوالي 250 ألف نسمة وفي فلسطين حوالي ألف نسمة وفي الأردن حوالي 20 ألف نسمة (سمر.أبوركبة، 2011، دص).

كما تجدر الإشارة إلى أن هناك بيانات أخرى توضح نسبة الأقليات في بعض الدول العربية منها:

- **السودان:** فيها البجا 6% الهوسا 4% النبيون 3% الفور 2 % شعوب صحراوية أخرى 4% القبائل النيلية وشبه النيلية 16% البانتو 2% الوثنيون كلهم من غير العرب المقدرة نسبتهم بـ 25 % والمسيحيون 5%.
- **المغرب:** البربر بنسبة 36 % الطوارق بربر من البدو الرحل أقل من 1% اليهود 0,2% الأوروبيون (الأغلبية)مسيحيون بنسبة 1 % الأفارقة الزنوج أقل من 1%.
- **مصر:** النوبيون 2% البربر اقل من 0,5% أفارقة وغجر 2 %الأقباط 9% (صلاح.عبد العاطي، 2006، ص10).
- **موريتانيا:** تعرف هي الأخرى العديد من الأقليات منها ما يطلق عليها المولدون (عرب وبربر) بنسبة 40% الأفارقة الزنوج 20% البربر بمن فيهم الطوارق 2,5% (جوزيف. يعقوب وحسين.عمر، 2004، ص206) .

تميزت علاقة الأقليات بالعالم العربي بالعديد من المحددات والنواحي المفصلية التي أدت إلى تفاعل هذه الأقليات مع مجتمع الأغلبية والعكس، حيث يمكن النظر إلى ذلك من خلال عدة زوايا

تعكس هذه العلاقة وذلك على مستوى التفاعلات اليومية بين الأفراد داخل المجتمع المكون من خليط الأقليات المتنوعة، كما يمكن اعتبار العامل الديني طرفا في إثارة بعض الإشكاليات التعصبية على اعتبار الغالبية المسلمة في البلدان العربية إلى جانب وجود بعض الأقليات الدينية الأخرى كذلك الأمر بالنسبة للأقليات القومية والثقافية قد ينعكس هذا الأمر على طبيعة العلاقة المجتمعية من خلال عدة جوانب على سبيل المثال **الصعيد الفعلي** طبيعة الممارسة المتبعة تجاه بعض الأقليات سواء كانت دينية أو قومية والتي تنوعت بين الاضطهاد والتهميش وصولا في بعض الحالات إلى الإبادة والنفي. (زينب.خذير، 2017، ص179)

❖ **طبيعة علاقة الأقليات الدينية بعالمها العربي** : شكلت الأقليات الدينية في المجتمعات العربية والإسلامية أقليات أصيلة للمجتمع الذي اعتبر الإسلام فيه دين الغالبية من سكانه. ويلعب الدين دورا تكامليا أو معرقلا بمعنى أنه قد يكون عاملا أساسيا للوحدة أو الانقسام بين أبناء الجماعة الواحدة، الحالة التي يلعب فيها الدين دورا تكامليا وتعني أنه يسود على جميع أصعدة الوحدة الوطنية دين واحد بين جميع أفرادها أي أنه يشكل عامل تماسكها وقوتها، من جانب آخر هذا لا يعني أن الجماعة الوطنية التي تشهد تعدد الأديان تكون دائما عرضة للانقسام والتناحر إنما يمكن إرجاع ذلك إلى عوامل أخرى قد تكون اقتصادية أو سياسية. هنا يصبح الدين أحد العوامل التي تساعد أو تعرقل مسار الوحدة الوطنية وليس كلها. كما يشكل التنوع الإثني مصدر غنى وإثراء للواقع العربي غير أنه قد يشكل في ذات الوقت تهديدا لحالة الاستقرار في معظم الدول العربية. نفس الشيء ينطبق على التنوع الديني حيث يمكن أن تعتبر الأقليات الدينية إسلامية كانت أو غير إسلامية مصدرا من مصادر التهديد للاستقرار داخل الدول العربية (دهام محمد.دهام العزاوي، 2003، ص70) .

❖ **طبيعة علاقة القومية بعالمها العربي** : تظم المنطقة العربية عدة جماعات لا تتحدث باللغة الأصلية وإن كان معظم أفرادها يتحدثون باللغة العربية كلغة ثانية، يبلغ الحجم الكلي للجماعات اللغوية التي لا تدين اللغة العربية كلغة أصيلة إلى ثلاثين مليون من مجموع سكان المنطقة العربية منهم:

● **الأكراد** : في شمال العراق وشمال شرق سوريا. تتميز العلاقة بين الأكراد ومحيطهم العربي بنوع من الود والتقارب، هذا راجع في غالبيته إلى إحساس كل طرف بالميزة التعددية التي يشملها المجتمع

العربي من حيث تعدد إثنياته ومذاهبه وقومياته. إلا أن هذه العلاقة أصبحت تتسم بطابع التوتر وصولها إلى مستوى الإشكالية، وذلك بسبب طبيعة تعامل النظام السياسي داخل الدولة مع الأقلية الكردية داخله، مثل ما هو الحال في العراق وسوريا، أو من جهة أخرى طبيعة تعامل بعض القيادات الكردية مع النظام السياسي، وحدود مطالبها التي في غالبية الأوقات لا تجد لها أي قبول أو استجابة من قبل النظام السياسي (ابراهيم.سعد، 1992، ص200) .

- **الأمازيغ**: في شمال إفريقيا تتميز العلاقة التي تربط العرب والأمازيغ داخل أقطار المغرب العربي بالايجابية رغم وجود بعض الإشكاليات، إلا أنها تبقى علاقة طبيعية في إطار ديمقراطي تعددي يسمح فيه لكل طرف بطرح رؤيته لطبيعة العلاقة مع التركيز على ضرورة إبراز الجانب الثقافي الذي يمثل أساس أية إشكالية يمكن أن تحدث وتؤثر في الترابط الذي امتد منذ القرن السابع ميلادي (زينب.خذير، 2017، ص202).

يُنظر بشكل عام إلى طبيعة الأقليات اللغوية غير العربية المتواجدة في المنطقة العربية على أنها تتبنى مطالب قومية تتعدى مرحلة الاعتراف بلغتها وثقافتها، إلى الحد الذي يصل إلى حق تقرير المصير وتكوين دولة مستقلة، خاصة بها حيث تعتبر اللغة في نظرها ليست مجرد نظام لساني تواصلي، إنما هي مكون ثقافي هوياتي، تعكس من خلالها وضعها السياسي والوظيفي والرمزي، وكذا وضعها الاجتماعي. فواقع الكثير من الأقطار العربية اليوم يثير التساؤل الآتي : هل يحق لنا الاستمرار في إلقاء اللوم على دور القوى الخارجية لتبرير ما يحصل في مجتمعاتنا العربية وتفرقة وتباعد بين مكونات المجتمع الوطني؟ أم أننا نتجه لإلقاء اللوم على بعض النظم الوطنية التي أضاعت الموروث الإسلامي الذي عالج مشاكل التعدد والتمايز المجتمعي بروح إنسانية وحفظ لنا مجتمعا متماسكا لقرون طويلة وفشلت في حل مشاكلنا واتجهت نحو السلطوية والاحتكارية ؟ أم أن كل من القوى الخارجية وبعض النظم العربية مجتمعة معا تحالفت لإبقاء الواقع العربي الراهن على ما هو عليه من تشتت وتشرذم؟

حتى ولو أرجعنا سبب ما تشهده المجتمعات العربية من عدم التكامل إلى القوى الخارجية بفعل مخلفاتها الاستعمارية، إلا أن هذا لا يجعلنا نغفل ونغض البصر عن دور النظم في دفع الواقع العربي نحو التشرذم بفعل ممارساته القمعية، وعدم تطبيقه للوعود المعترف بها في مجال حقوق الإنسان

بصفة عامة، والأقليات على وجه الخصوص كالمساواة وحرية التعبير والتوزيع العادل. هذا ما يدفعنا إلى إلقاء الضوء على دور النظم العربية في تعاملها مع مسألة الأقليات على الصعيد العربي.

2.3 سياسات الأنظمة العربية في التعامل مع مسألة الأقليات

أصبح لأسلوب التعامل مع موضوع الأقليات خصوصية مميزة في الواقع العربية، حيث أصبحت مسألة الأقليات من أبرز المسائل السياسية التي تفرض نفسها على الاستقرار والأمن القومي العربي. وبهذا تتفاوت درجة طبيعة مطالب الأقليات السياسية والاجتماعية والثقافية، وبناءّ على هذا التفاوت فإن معاملة الأنظمة السياسية لأقلياتها تختلف من دولة لأخرى، فالدول التي تطالب فيها الأقليات بالتمتع بحرية أكبر في الحفاظ على مميزاتها الخاصة بها دون استعمال وسائل قمعية لتحقيق ذلك. فالدولة تعاملها بليونة من أجل دمجها في المجتمع، بوناء على ذلك تتقدم الأنظمة السياسية بخطوة تعرف بعمليات الاستيعاب والدمج (ابراهيم.عزايسة،2009، ص10)

أما الإستراتيجية الثانية التي تنتهجها بعض الدول في تعاملها مع أقلياتها هي إستراتيجية القصر على الهيمنة وهي الأكثر شيوعاتمارسها الأقليات الحاكمة، مثل التجربة اليمنية بعد توحيد شطرها الشمالي والجنوبي بالعنف والإكراه.

تلعب الأنظمة السياسية أحد العوامل المهمة في تحقيق الأمن بالأخص تلك الأنظمة التي تتسم بالشفافية والقائمة على أساس ديمقراطية تحترم الأغلبية، وتراعي حقوق الأقلية. فهذه النظم تشكل عاملا حاسما في تحقيق استقرار الدول على المستوى الداخلي والخارجي (ابراهيم.غزايسة، 2009، ص10)

4:تصورات مستقبلية لحل مسألة الأقليات في العالم العربي

في دراستنا لمستقبل مسألة الأقليات في العالم العربي سنقوم بتقديم رؤية استشرافية من خلال الاعتماد على تقنية السيناريو الممكن والمحتمل، من خلال توضيح المسارات التي يمكن أن تؤدي إلى هذا الوضع: (ابراهيم.غزايسة، 2009، ص10)

1.4 الأقليات وسيناريوهات المستقبل العربي

السيناريو الممكن:القائم على افتراض أن مسألة الأقليات في العالم العربي ستبقى على حالها، فان المتغيرات المختلفة ستبقى تتحرك بنفس اتجاهها ووتيرتها دون أن يشوبها أي تغير أو تطرأ عليها تغيرات مفاجئة. يمكن أن نتبع هذا السيناريو وفق محورين:

1-**السيناريو المتفائل**:افتراض استمرار الوضع على حاله مع عدم قدرة المتغيرات السلبية على تغيير هذا الوضع.

2-**السيناريو المتشائم**:افتراض تنامي دور المؤشرات السلبية قد تغير من مجرى مسألة الأقليات في العالم العربي، وإمكانية حدوث اضطرابات داخلية متطورة قد تغير من طبيعة الأنظمة السياسية على جميع الأصعدة، وهذا ما ينعكس على طبيعة تعاملها مع أقلياتها، وإمكانية تدخل أطراف خارجية.

3- **السيناريو المحتمل**:يتمثل في تحسين متواصل لعلاقة الأقليات بعالمها العربي مع تجنب أي توتر مع الدول المجاورة، كما أنها ستميل إلى تصالح تدريجي مع بيئتها العربية .

رغم كل هذا إلا أن مستقبل الأقليات في العالم العربي لا يزال يلفه الغموض بسبب تطور مستجدات أوضاع ما يحدث في داخل العالم العربي. إضافة إلى ما يحدث في دول الجوار. فمصير ومستقبل الأقليات في العالم العربي مازال مفتوح على جميع الأصعدة والاحتمالات مما لا يسمح بقراءته قراءة موضوعية تساعد على كشف ملابساته وتتبع سلم تطوره واستشراف مستقبله.

بعد استعراضينا لحالة التردي التي يعيشها الواقع العربي ومحاولة صياغة رؤية مستقبلية لوضع الأقليات فيه، لابد لنا من وقفة نلتمس من خلالها بعض الحلول التي يمكن الاسترشاد بها للحد من مسألة اضطهاد الأقليات.

4.2 مقترحات لحل مسألة الأقليات في العالم العربي

من الصعب حل موضوع الأقليات إلا في إطار:

- الدولة الديمقراطية التي يتم فيها منح جميع الأقليات الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية واعتبارهم مواطنون متساوين في الحقوق. (خليل .حسين، 2013، دص)
- يرتبط احترام حقوق الأقليات ارتباطا وثيقا بحقوق الإنسان مفهوما وممارستها .
- إنهاء جميع أشكال التمييز بحق الأقليات باعتبار أن صراع الطوائف والأقليات يولد الحواجز داخل المجتمعات.
- توفير المساواة لأبناء الأقليات وإفساح المجال لهم للمشاركة في حياة المجتمع السياسية وتوفير فرص اندماجهم الثقافي والاقتصادي في المجتمع. (DINSTEIN Y.TABORY M, 1992, p156)

■العمل على تأسيس مؤسسات المجتمع المدني والتي تعمل على تهدئة الصراعات بين الجماعات الإثنية.

■الاستفادة من تجارب البلدان التي تعيش فيها أغلبية السكان في انسجام مقبول مع أقلية واحدة أو أكثر (خليل.حسين، 2013، دص)

5. الخاتمة:

نستخلص في الأخير أنه رغم تشعب وتعقد الموضوع الذي تناولناه بالدراسة، تم التوصل إلى توصيف أهم جوانبه وفقا للإشكالية المطروحة، فمسألة الأقليات في العالم العربي لا تزال من أهم المواضيع التي تطرح للنقاش والتحليل. وفي ضوء ما تقدم تم التوصل إلى مجموعة من النتائج يمكن تلخيصها فيما يلي:

- العالم العربي يشكل مركزا جوهريا لتواجد العديد من الأقليات العرقية والدينية والطائفية واللغوية بسبب الخصوصية التاريخية والحضارية التي أفرزت هذه الجماعات والأقليات.
- تختلف أنواع ومطالب الأقليات في العالم العربي بين أقليات تتركز مطالبها على الاندماج في المنطقة مع مراعاة حقوقها والتوزيع العادل للثروة، والاعتراف بها كأقلية لها خصوصيتها التي تميزها عن الأغلبية وأقليات ترتبط مطالبها بالانفصال والحكم الذاتي، من خلال العديد من الوسائل السلمية أو العنيفة.
- من الأقليات المعروفة والأكثر تأثيرا في المنطقة العربية: الأكراد، البربر، الزنوج، المسيحيون، الشيعة.
- إنكار قضية الأقليات أو تجاهلها والهروب من معالجتها أدى إلى بروزها أكثر فأكثر، كما أن سياسات التعصب القومي الضيقة الأفق، ومحاولة دمج الأقلية بشكل قسري أدت إلى نتائج عكسية تجلت في تعاظم شعور الأقليات بهويتها وتزايد نزعتها الانفصالية.
- كما أدت سياسيات الاستبداد والظلم الاجتماعي وغياب الديمقراطية والفساد وفشل التنمية التي اتسمت بها بعض الدول العربية، -إن لم نقل كلها- إلى تفاقم مشكلة الأقليات لاسيما في ظل تركز معظم مشاريع التنمية في المركز وإهمال الأطراف حيث الأقليات غالبا، فيبدو الأمر في كثير من الأحيان وكأنه انحياز من النظام للأكثرية ضد الأقلية.

- تبقى مسالة الأقليات قضية معقدة من القضايا العربية المعاصرة والتي مازالت في مد وجزر حتى هذه اللحظة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للعالم العربي. حيث لا تكاد تخلوا منها أي دولة عربية.
- رغم صعوبة الوضع الحالي للعالم العربي إلا أن هذا لا يمنع من البحث عن حلول كفيلة لإنهاء هذه المسالة. وللحد من مشكلة الأقليات على دول المنطقة العربية أن تجد الحل لنفسها بنفسها من خلال تجنب العوامل الداخلية المساهمة في بروز هذه الأقليات بغية زعزعة أمن واستقرار المنطقة. والعمل على تعزيز الروابط المشتركة بين كل فئات المجتمع والقضاء على الفوارق والتمييز بين الأغلبية والأقلية والاعتراف بحقوق هذه الأخيرة من خلال تبني نظام ديمقراطي عادل وحقيقي نظام يخضع فيه جميع أبناء الشعب إلى سلطة القانون.

بالاستناد إلى النتائج المتوصل إليها تم وضع المقترحات التالية:

- ✓ العمل العربي المشترك لمنع التردي والحيلولة دون مزيد من التصدع والتشقق.
- ✓ إيجاد الآليات المساعدة في حل مشكلة الأقليات في بعض دول العالم العربي.
- ✓ تعزيز دولة المواطنة القائمة على المساواة في تحقيق الواجبات في الدول العربية، بعيدا عن التمييز القائم على أسس دينية أو عرقية، واعتبار العمل المخلص هو معيار المواطنة وليس الانتماءات العرقية.
- ✓ تعزيز سيادة القانون وخلق منظومة قانونية ترسخ المساواة بين كل المواطنين على اختلاف انتماءاتهم السياسية، والدينية، والعرقية، وترفض كل أشكال التمييز.

6. قائمة المراجع:

أولا :الكتب

أ- باللغة العربية

1. أسماء.أبو يوسف، (د س ن)، حقوق الأقليات المسلمة في آسيا المواثيق الدولية ومعطيات الواقع، مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.
2. حسان. بن نوى، (2015)، تأثير الأقليات على استقرار النظم السياسية في الشرق الأوسط،مكتبة الوفاء القانونية، الإسكندرية.

3. دهام محمد.دهام العزاوي، (2003)، الأقليات والأمن القومي العربي دراسة في البعد الداخلي والإقليمي والدولي،دار وائل للنشر والتوزيع، عمان.

4. سعد الدين إبراهيم، (1992)، تأملات في مسألة الأقليات،دار السعادة الصباح، مركز خلدون.

5. صبري.مقلد إسماعيل، (1985)، العلاقات الدولية دراسة في الأصول والنظريات،منشورات السلاسل، الكويت.

6. عيوش أحمد صالح- عمر مهدي الحيالي، (2015)، تاريخ القضايا والأقليات الإسلامية المعاصرة،دار الفكر، عمان.

7. محمد عبد العالي النعيمي،عبد الجبار توفيق البياني وآخرون، (2009)، طرق ومناهج البحث العلمي، مؤسسة الوراق، الأردن.

8. محمود.جمال الدين، (1992)، الإسلام والمشكلات السياسية المعاصر،دار الكتاب اللبناني، القاهرة، بيروت.

9. وهبان أحمد، (2001)، الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية.

10. يعقوب.جوزيف،حسن عمر، (2004) ما بعدا لأقليات بديل عن تكاثر الدول،المركز الثقافي العربي، لبنان.

11 يوسف.حسن يوسف، (2014)، حقوق الأقليات في القانون والشريعة الإسلامية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية.

ب- باللغة الأجنبية

DINSTEIN Y.TABORY M, 1992, The protection of minorities and Human Rights, Martinus Nijhoff publishers, Dordrecht, Netherlands

ثانيا : الرسائل الجامعية

1. زينب.خذير، (2016-2017)، الحماية القانونية للأقليات في الدول العربية، الحقوق،قسم الحقوق،كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بسكرة،الجزائر

2. عبد الحليم.مساوي، (2007-2008)، المركز القانوني للأقليات في القانون الدولي لحقوق الإنسان، قسم الحقوق:كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقا يد تلمسان، الجزائر

ثالثا: المجلات والجرائد

أ- المجلات

1-صلاح عبد العاطي، (23 جوان 2006)، الأقليات وحقوق الإنسان في المجتمع العربي، مجلة الحوار المتمدن.

ب- الجرائد:

1. أبو ركبة سمر، (21 ماي 2011)، الأقليات في الوطن العربي، جريدة دنيا الوطن.

2. حسين خليل، (25 جانفي 2013)، لنتعرف بمشكلة الأقليات فى وطننا العربي، جريدة رابوكة.

3. الظاهر مسعود، (أفريل 2005)، خريطة الأقليات في الوطن العربي فسيفساء من الأعراق واللغات والديانات شكلت هوية، جريدة العرب الدولية، الشرق الأوسط، (العدد **9635**).

4. عزايسة إبراهيم، (أوت 2009)، القوة والضعف في التعددية الإثنية، يومية العرب القطرية، (العدد)7732.